

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم دون الماضى المنقطع والمستقبل وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مُجَارِيَةً للمضارع في تحركة وسكونه ك (طَاهِرِ الْقَلْبِ) و (ضَامِرِ الْبَطْنِ) و (مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ) و (مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ) و غَيْرَ مُجَارِيَةٍ له وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثى ك (حَسَنِ) و (جَمِيلِ) و (ضَخْمِ) و (مَلَانِ) ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلا مجَّارياً له .
الرابع أن منصوبها لا يَتَقَدِّمُ عليها بخلاف منصوبة ومن ثمَّ صَحَّ النَّصْبُ فِي نَحْوِ (زَيْدًا) (أَنْزَا ضَارِبُهُ) وامتنع في نحو (زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجَاهُهُ) .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبِيحِيًّا أى : متصلاً بضمير موصوفها إما لفظاً نحو (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَاهُهُ) وإما مَعْنَوِيًّا نحو (زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهُ) أى : منه وقيل : إن (أَلِ) خَلَّافٌ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَقَوْلُ ابْنِ النَّاطِمِ : (إِنْ جَوَّازٌ نَحْوِ) (زَيْدٌ بِرِكَ فَرِحٌ) مُبْطَلٌ لِعُمُومِ قَوْلِهِ إِنْ الْمَعْمُولُ لَا يَكُونُ